بيع الماء في حارات العطشانين بلا رقيب أو حسيب

٤٠٠ ألف ليرة كلفة شراء صهاريج المياه شهرياً لبعض المنازل

مؤسسة المياه: تحديد التسعيرة ليس من اختصاصنا

جلنار العلي

بات بيع المياه بالصهاريج تجارة رائجة في الكثير من المحافظات والمدن، أنعشتها أزمة المياه والتقنين القاسي أحياناً، ويمكن القول إنها تحولت إلى تجارة موسميّة يزدهر سوقها في فصول الجفاف التي يزيد فيها استهلاك المياه، فمثلاً سعر الصهريج في الشتاء أقل منه في الصيف، وطبعاً ذلك يتبع لحالة الينابيع التي تفيض في الشتاء، إضافة إلى أنها تجارة مناطقيّة يختلف سعرها بين محافظة وأخرى، وبين المناطق العالية وتلك التي تقل عنها ارتفاعاً في المحافظة نفسها.

في هذا السياق، كان لـ«الوطن» لقاءات عدّة مع سكان من بعض المناطق لمعرفة حجم هذه التكاليف الإضافيّة بالنسبة للدخل الشهري للمواطن، وخاصة أننا نتكلم عن مادة يعد أمر توفيرها بأسهل الطرق وأوفرها بدهياً وواجباً على المؤسسات المعنيّة، مما لا يجعلها تصبح عرضةً للاستغلال.

• محافظة ريف دمشق: ولا من اختصاصنا أيضاً

• مواطنون لمؤسسة المياه: أعطونا مياهاً بثمن الفواتير التي ندفعها لكم!

٤٠٠ ألف ليرة شهرياً للمياه فقط

ومن جرمانا في ريف دمشق، قال مجموعة من الأهالي إنهم يضطرون لشراء المياه بالصهاريج كأغلبية أبناء الحي الذي يقطنونه، حيث يصل سعر الصهريج الذي يحتوي على خمسة براميل إلى ٣٠ ألف ليرة وذلك بذريعة أن صاحب الصهريج يشتري ليتر المازوت بسبعة آلاف ليرة من السوق السوداء، وأضافوا: «علماً أن تزويد المدينة بالمياه يقتصر على يوم واحد فقط مقابل ثلاثة أيام قطع، ولكن انقطاعات الكهرباء لا تسمح لنا بتعبئة الخزان بشكل كامل في يوم الوصل، لذا فإننا نضطر إلى شراء هذه الصهاريج إلى جانب تشغيل المولدات إن توافرت طبعاً والتي تحتاج للقيام بالمهمة إلى ليتر بنزين واحد في حال كان ضخّ المياه قوياً، علماً أن سعر الليتر بالسوق السوداء يتجاوز الـ٥ آلاف ليرة وأحياناً أكثر».

ولم يكن سكان منطقة القطيفة أفضل حالاً، حيث تتزود المنطقة بالمياه مرة واحدة فقط كل ١٥ يوماً لمدة ٦ ساعات، ويشرح المواطن (أحمد. ن) وهو مدرّس فيزياء، أنه يحتاج إلى ما يزيد على ٤٠٠ ألف ليرة شهرياً لتأمين المياه، أي حوالي أربعة أضعاف مرتبه الشهري الذي يتقاضاه من وظيفته الحكومية، لافتاً إلى أن معظم المياه التي يشترونها مصادرها مجهولة ويستخدمها الكثير من أهالي المنطقة للشرب وخاصة أن أصحاب الصهاريج يبيعونها على أنها من نبع الفيجة، علماً أن العكارة تكون واضحة فيها، ما يزيد خطر الإصابة بحالات التسمم التي تحدث ما بين الحين والآخر في بعض الأحياء، خاتماً حديثه بطلبٍ موجّه لمؤسسة مياه الشرب: «أعطونا حصّتنا من المياه بثمن الفواتير التي ندفعها لكم».

مرّة كل سبعة أيام

أما في محافظة الحسكة، فقد أشار أحد المواطنين إلى أن ضخ المياه على المدينة ضعيف بشكل دائم، وذلك بسبب سيطرة قوات «قسد» على محطة مياه «الحمة» والفصائل المسلّحة التابعة للاحتلال التركي على محطة «علوك»، لافتاً إلى أن المدينة مقسّمة إلى عدّة قطاعات، كل منها يتزوّد بالمياه مرّة واحدة كل سبعة أيام بمياه ضعيفة لا تكفي لتعبئة الخزانات، على حين توجد بعض الأحياء محرومة من المياه بشكل كلّي مثل أحياء الزهور والناصرة وتل حجر وغويران والعزيزية، ما أدى إلى انتشار صهاريج المياه بشكل كبير حيث تصل تكلفة تعبئة الخزان المؤلف من خمسة براميل إلى ٨ آلاف ليرة في الأحياء المتطرفة، أما الأحياء الواقعة تحت سيطرة الدولة في وسط المحافظة فقد يصل سعر الصهريج فيها إلى ١٦ ألف ليرة، وقد تستهلك العائلة المؤلفة من أربعة أشخاص ١٥ برميل مياه في ستة أيام وخاصة في فصل الصيف الذي يستخدم فيه أغلبية الأهالي في تلك المناطق مكيّفات صحراويّة تعتمد على المياه.

تكثر في الغوطة وصحنايا

من جانبه، أكد مدير مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها سامر الهاشمي، في تصريح لـ«الوطن» أن أزمة الصهاريج تكثر في مناطق ريف دمشق، على حين تكون شبه نادرة في العاصمة، لافتاً إلى أن المؤسسة ترخّص جميع الصهاريج التي تتقدم بطلبات لذلك بشروط صعبة تلزم صاحب الصهريج بتجديد الرخصة كل ثلاثة أشهر، حيث تتضمن شروط منح الرخصة تقديم شهادة صحيّة لصاحب الصهريج تثبت خلوّه من الأمراض السارية، إضافة إلى وضع لصاقة – على الصهريج المطلي باللون الأزرق حصراً– تشير إلى مصدر المياه الذي يجب أن يكون مرخّصاً أيضاً من المؤسسة لإنبات موثوقيته.

وأكد الهاشمي وجود الكثير من الصهاريج المخالفة التي تكثر في مناطق الغوطة وصحنايا، حيث وردت الكثير من الشكاوى في هذه المناطق، علماً أن المؤسسة في هذه الحالة تعلم محافظة ريف دمشق بوجود صهريج مخالف، لتخاطب بدورها قيادة الشرطة التي تحجز الصهريج لحين الحصول على رخصة، موضحاً أن تحديد تسعيرة شراء المياه ونقلها في هذه الصهاريج ليس من اختصاص مؤسسة المياه.

وأردف: «إن المؤسسة تعمل على حل مشكلة المياه تدريجياً بالتعاون مع شركة الكهرباء لتغذية الآبار والمخارج المغذاة من التقنين وخاصة أن معظم مدن ومناطق ريف دمشق باستثناء جزء من القلمون الشرقي تتوافر فيها مصادر مياه كثيرة، ولكن قد يحتاج هذا الأمر إلى عمل ووقت كبيرين».

قد تكون مصادر مجهولة وملوثة

من جانبه، كشف عضو المكتب التنفيذي المختص في محافظة ريف دمشق حسين العبد الله في تصريح لـ«الوطن» أن تحديد تسعيرة هذه الصهاريج ليس من اختصاص المحافظة وإنما من اختصاص مؤسسة المياه، ولكن يتحدد دور المحافظة في فحص جودة هذه المياه ومصادرها ومعالجة الشكاوى بالنسبة للصهاريج المخالفة، مشيراً إلى أنه بالفعل يوجد الكثير من الصهاريج التي تتقاضى أجوراً باهظة لإيصال المياه إلى المنازل، متابعاً: «كما أننا نخشى من المصادر المجهولة للمياه التي لا يوضع عليها لافتة تابعة لمؤسسة المياه تثبت نظافتها وخلوها من أي شوائب، فقد تكون مياهاً ملوثة أو مختلطة بمياه الصرف الصحي».

عدم إمكانية السيطرة عليها

وفي الحسكة، أشار مدير مؤسسة المياه محمود العكلة في تصريح لـ«الوطن» إلى عدم إمكانية ترخيص الصهاريج الخاصة المنتشرة أو مراقبتها والسيطرة على أسعارها، بسبب خروج الكثير من المناطق عن سيطرة الدولة، مؤكداً وجود الكثير من التجار الذين يستغلون أزمة المياه ويبيعون الصهاريج بأسعارٍ مرتفعة، ولاسيما في ظل الانقطاعات المتكررة للمياه نتيجة عدم السماح للمؤسسة بتزويد المحافظة بالمياه من محطة علوك من القوات التركية التي تسيطر عليها، لافتاً إلى أن مؤسسة المياه بدأت صيانة هذه المحطة بالتنسيق مع الحليف الروسي، ولكن أمر تشغيلها يبقى بيد العدوان التركي وبالتالي فإن كمية المياه الواردة إلى الحسكة المقسمة إلى ٦ قطاعات غير كافية، حيث تصل مدة انقطاع المياه في بعض القطاعات إلى عشرة أيام وذلك حسب واقع تشغيل المحطة.

بدائل عن انقطاع المياه

وفي السياق ذاته، أوضح العكلة أنه يتم اللجوء في أيام الانقطاعات الطويلة إلى الصهاريج التي يتم تسييرها من محطة نقاشة الواقعة شرقي مدينة الحسكة، والتي تقدّمها بعض المنظمات، لتعبئة المياه في خزانات موجودة في الشوارع العامة، والتي يبلغ عددها حوالي ٤٠٠ خزان موزعة من قبل هذه المنظمات ليؤمن المواطنون احتياجاتهم منها، متابعاً: «كما تقوم بعض المنظمات بحفر آبار سطحية ضمن الأحياء، وتكون مياهها غير صالحة للشرب حيث يستفيد منها الأهالي للاستخدامات المنزلية لتغطية بعض الحاجة».

وبيّن العكلة أن المؤسسة أدخلت أيضاً ٢٠ محطة تحلية إلى داخل الأحياء، ١٦ منها تم تأمينها بالتعاون مع المنظمات، أما ما تبقى فقد قدمتها وزارة الإدارة المحلية بالاتفاق مع الجانب الإيراني، لتشغيلها في حالات الطوارئ التي تنقطع فيها مياه محطة علوك أو يتم منع الصهاريج من الدخول إلى المدينة، مشيراً إلى أن عملية تشغيل هذه المحطات أو صيانتها تحتاج إلى الكثير من التكاليف.

رئيس جمعية القصابين لـ«الوطن»: انخفاض الطلب على اللحوم الحمراء

قصابو السويداء يطالبون بتأمين المازوت لمولداتهم وبسيارة تبريد لنقل الذبائح

السويداء -عبير صيموعة

كشف رئيس جمعية اللحامين (القصابين) في السويداء مفيد القاضي عن وجود أزمة في تأمين الذبائح الحية المسمنة على ساحة المحافظة الذي تلازم مع قلة الأعلاف وأدى إلى نفوق أعداد كبيرة من الأغنام ما أدى إلى فقدان الذبائح المسمنة سواء من العجول أم الأغنام.

وبيّن القاضي لـ«الوطن» أن أسعار اللحوم حالياً في أسواق السويداء مستقرة عند سعر ٢٥ ألفاً لكيلو لحوم الأبقار ويتراوح بين ٢٨ و٣٠ ألفاً للحوم الأغنام وهي ضمن حدود المعقول، معتبراً هذه التسعيرة مجحفة بحق القصابين مع قلة الذبائح المسمنة وبقاء اللحوم حصراً بالمواشي غير المسمنة وغير المجدية للحصول على الكميات المطلوبة من اللحوم الحمراء.

ولفت إلى أن الإقبال على الشراء قليل جداً جراء الوضع المعيشي السيئ الذي يعاني منه الأغلبية الساحقة من المواطنين حيث أصبحت عمليات البيع تقتصر على الوقية ونصف الكيلو لا أكثر.

وأكد القاضي أن ضعف القدرة الشرائية لم يقتصر على الأهالي فقط حيث إن القصابين أنفسهم يعانون من نقص السيولة وضعف القدرة الشرائية وخاصة ممن لا يمتلكون منهم مزارع للأغنام والأبقار، فضلاً عن أن انقطاع التيار الكهربائي دفع عدداً كبيراً من القصابين للاشتراك على ذبيحة واحدة كما أشار القاضي إلى قضية نقل الذبائح من المسلخ البلدي والتي تتم ضمن سيارات مكشوفة أو مصندقة من القصابين أنفسهم، الأمر الذي يشكل خطورة على صلاحية اللحوم المنقولة مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، مطالباً بضرورة تأمين سيارة مبردة والذي يعتبر مطلبهم الأساسي منذ ما لا يقل عن عشر سنوات.

الخبير والاستشاري في صحة ومراقبة اللحوم ومدير المسلخ البلدي في السويداء الدكتور البيطري مروان عزي أكد لـ«الوطن» وجود انخفاض تدريجي بعدد الذبائح الموردة لأسواق المحافظة، عازياً ذلك إلى الانخفاض التدريجي لقدرة المواطن الشرائية وانخفاض الاستهلاك المرافق لذلك.

وأشار إلى أن هذا الانخفاض سينعكس سلباً على المربين لأن أسعار المبيع أقل بكثير من التكلفة الحقيقية للإنتاج والذي تعود أسبابه إلى انخفاض معدلات تصافي الذبائح بشكل ملحوظ نتيجة لضعف التسمين والذي أدت إلى حالة من الهزال في المواشي على ساحة المحافظة حيث بينت الإحصائيات نفسها بأننا بتنا نحتاج عدداً أكبر من الحيوانات المعدة للذبح لإنتاج وزن اللحوم نفسه.

وأوضح أن ضعف التسمين إنما يعود إلى الارتفاع الجنوني بأسعار المواد العلفية، وأشار مدير المسلخ البلدي في السويداء إلى أنه رغم الجهود المبذولة للحفاظ على المستوى الأدنى من صحة اللحوم وفوق الإمكانيات المتوافرة إلا أن افتقار المسلخ إلى سيارة مبردة لنقل اللحوم جراء تعطل السيارة المخصصة لنقل اللحوم التي تحتاج إلى استبدال ينذر بكارثة صحية حيث يتم نقل اللحوم بشكل عشوائي وغير صحي جراء اضطرار القصابين إلى نقل الذبائح بسيارات مصندقة أو مكشوفة.

بدوره رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء تيسير أبة ترابي أكد لـ«الوطن» أن على جمعية القصابين القيام بتنظيم جداول بأسماء أصحاب الفعاليات العاملة من القصابين وتزويد الاتحاد بها ليصار إلى تأمين مادة المازوت لهم ولو بالحد الأدنى لاستمرار عملهم.

٦ أشهر كاملة تأخير تمويل بعض إجازات الاستيراد

تاجر في غرفة دمشق: أسعار الزيوت في سورية ضعف السعر العالمي

عبد الهادي شباط

اشتكى بعض المستوردين من آلية تمويل المستوردات ومن التأخير في عملية تأمين القطع الأجنبي حيث أكد عضو في غرفة تجارة دمشق أن تمويل بعض إجازات الاستيراد بات يحتاج لـ٦ أشهر الأمر الذي يتسبب في تأخير عملية شحن البضاعة واستلامها وهو ما يؤثر في مدى توافر هذه المواد في السوق المحلية.

وعن تأثر أسعار البضائع في السوق بالتبدلات البسيطة التي طرأت خلال اليومين على سعر الصرف في السوق السوداء، نفى وجود أثر لذلك في أسعار المعروضات في الأسواق المحلية بسبب تدني قيمة هذه الزيادة في سعر الصرف وحالة الانكماش في السوق بسبب تدني القدرة الشرائية لدى شريحة واسعة من المستهلكين وأن الكثير من التجار يعانون حالة ركود في مبيعاتهم في السوق المحلية.

أما عن ارتفاع سعر مادة السكر خلال الأيام الأخيرة والتي تجاوز مبيعها في بعض محال المفرق ٤٥٠٠ ليرة في حين فرض بعض الباعة تحميل كل كيلو من السكر كيلو من الرز؛ رجح عضو غرفة التجارة أن يكون سبب ارتفاع سعر المادة هو قلة المعروض من مادة السكر، وأن ذلك يقاس على مبيع الزيوت التي يتجاوز سعرها في السوق المحلية ١٤ ألف ليرة للبتر الواحد في حين عالمياً لا يتجاوز مبيعه ٧ آلاف ليرة أي أن سعر الزيوت في السوق المحلية يرتفع لضعف سعرها في الكثير من البلدان.

وأيضاً أدى ارتفاع سعر المادة العلفية في السوق المحلية إلى تهريب منتجات المواشي من لبنان خلال الفترة الماضية بسبب انخفاض تكاليف التربية لديهم مقارنة مع سوقنا المحلي وهو ما شاطره به مربي الدواجن حكمت حداد الذي بين أن طن العلف لدينا يرتفع سعره عن لبنان إلى حدود ٥٠٠ ألف ليرة، مستدركاً بأن انخفاض القوة الشرائية حال دون ارتفاع أسعار منتجات الدواجن في السوق المحلية وبالتالي أصبحت مقاربة لأسعارها في السوق اللبنانية وهو ما حد وأوقف حركة التهريب لمادتي الفروج والبيض من لبنان.

وكان مصرف سورية المركزي عمم في وقت سابق على شركات الصرافة المرخصة والعاملة في السوق المحلية بقبول طلبات تمويل المستوردات لإجازات (أو موافقات) الاستيراد، وجدولة عمليات التمويل لديها وفق الأولويات بإشراف ورقابة مصرف سورية المركزي.

ويلتزم المستورد الراغب بتمويل مستورداته من الشركات بتقديم طلب التمويل مرفقاً به نسخة وصورة أصلية عن إجازة الاستيراد، وذلك خلال أسرع وقت من حصوله على إجازة الاستيراد، ليتمكن من ضمان إدراج طلبه ضمن جدول التمويل خلال فترة صلاحية الإجازة أو الموافقة.

وبموجب التعميم لا يقوم المستورد بشحن مستورداته قبل التأكد من قيمة مبلغ التمويل المخصص له، وألا يقوم المستورد بشحن مستورداته قبل التأكد من قيمة مبلغ التمويل المخصص له وفق جدولة أولويات التمويل، فيلتزم بعدم شحن بضاعة تزيد قيمتها على قيمة التمويل المخصص له إذا لم يكن لديه مصدر آخر للتمويل منسجماً مع مصادر التمويل المسموح بها وفق قرارات مصرف سورية المركزي.

في حين نفذت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إجراءات بحق عدد من التجار بسبب الاتجار غير المشروع في السلع والقطع الأجنبي بناء على المادة رقم (١) من أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يعتبر أن الاتجار في السلع غير مشروع عندما يكون مخالفاً للقوانين أو الأنظمة النافذة التي تقيد أو تمنع الاتجار بهذه السلع ويعد من الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال.